

الحسَنَائِلُ والتَّسْبِيحُ

الأستاذ الفقيه المحدث
الشيخ حامد مرزا خان الفرغاني المُنْتَكَافِي
تَرْبِيعُ الْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

الديانة النورية - ستمانية - شارع السنين
ت/٨٢٦٢٨٥٦ ص.ب ١١٦٥



السِّرَّاتُ وَالنَّسَبُ

الأستاذ الفقيه المحمّد
الشيخ حامد مرزا خان الفرغاني الممتكاني
نزيل المدينة المنورة

مكتبة الايمان
المدينة المنورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الأولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة الأولى

(قال القدوري) (ولا الاستنجار على الاذان والحج وكذا الامامة وتعليم
القرآن) والاصل ان كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستنجار عليه
عندنا . وعند الشافعي رحمه الله تعالى يصح في كل مالا يتعين على الاجير لانه
استنجار على عمل معلوم غير متعين عليه فيجوز ولنا قوله عليه الصلاة والسلام
اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به وفي آخر ما عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى
آله وصحبه وسلم الى عثمان بن ابي العاص وان اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الاذان اجرا
ولان القرية متى حصلت وقعت عن العامل ولذا تعتبر اهليته فلا يجوز له
اخذ الاجرة من غيره كما في الصوم والصلاة ولان التعليم مما لا يقدر المعلم الا
بمعنى من قبل المعلم فيكون ملتزما مالا يقدر على تسليمه فلا يصح

وبعض مشايخنا استحسنوا الاستنجار على تعليم القرآن اليوم لانه ظهر
النواني في الامور الدينية في الامتناع بضيع حفظ القرآن وعليه الفتوى هداية
من كتاب الاجارة ٣٠١

وفي البزاية ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع
وتقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن وجمع الصلحاء والقراء
للغنى او لقراءة سورة الانعام أو الاخلاص والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن
لاجل الاكل يكره وفيها من كتاب الاستحسان وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اه
ولطال في ذلك في المراج وقال هذه الافعال كلها للسمعة والرياء فيعتز عنها
لانهم لا يريدون بها وجه الله تعالى اه ج ١ ص ٩٤١ رد المختار

قال في الفتح ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت لأنه شريم في
السرور لاني الشرور وهي بدعة مستقبة.

روى الامام احمد وابن ماجه باسناد صحيح عن جرير بن عبد الله رضي الله تعالى
عنه قال كنا نمد الاجتماع الى أهل الميت ومنعهم الطعام من النياحة اه رد المختار
ج ١ ص ٩٤٠ .

وبحث هنا في شرح المنية بماؤنة حديث جرير المار بمحدث آخر فيه أنه
عليه الصلاة والسلام دعت امرأة رجل ميت لما رجع من دفنه فجاء وجيء بالطعام
اقول وفيه نظر فانه واقعة حال لا عموم لها مع احتمال سبب خاص بخلاف حديث
جرير على انه بحث في المنقول في مذهبنا ومذهب غيرنا كالشافعية والحنابلة
استدلوا بحديث جرير المذكور على الكراهية رد المختار ج ١/٩٤١ .

ان القراءة بشيء من الدنيا لا تجوز وانما اغنى المتأخرون بجواز الاستنجار على
تعليم القرآن لا على التلاوة وعلاوة بالضرورة وهي خوف ضياع القرآن ولا ضرورة
في جواز الاستنجار على التلاوة رد المختار ج ١/٧٦٧ .

قال صاحب الطريقة في آخر الفصل الثالث في بعض امور مبتدعة باطلة أكب
الناس عليها على ظن انها قرب مقصودة وهذه كثيرة فلنذكر اعظمها منها وقف
الارواق سيما التقود لتلاوة القرآن او لأن يصلي نوافل او لأن يسبح او لأن يهلل
او يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم ويعطى ثوابها لروح
الواقف او لروح من اراده .

ومنها الوصية من الميت بأنخاذ الطعام والضيافة يوم موته او بعده وبإعطاء
درهم معدودة لمن يتلو القرآن لروحه او يهلل او يسبح له او بأن يبيت عند قبره
رجال اربعين ليلة او اكثر او اقل او بأن يبنى على قبره وكل هذه بدع ومنكرات
والوقف والوصية باطلاق والمأخوذ منها حرام للأخذ وهو ماس بالتلاوة لقرآن
والله كر لاجل حطام الدنيا الخ شفاء الطيل ١٧٤

القياس عند الحنفية عدم الاجرة في التعليم مطلقاً وجوز في الرقي خاصة لهذا
الحديث على خلاف القياس (وهو قوله عليه الصلاة والسلام احق ما أخذتم عليه
اجرا كتاب الله الخ وحملوا الاجرة في الحديث على الاجرة للرقي الخ .
وان الحديث خبر واحد لا يعارضه نحو نص قوله تعالى ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً الخ
ودعوى دلالة النصوص والاجماع على الجواز كذب وافراء

فان دلالة الادلة الاربعة على عدم الجواز لقوله سبحانه وتعالى قل لا اسألكم
عليه اجرا ان هو الا ذكر للعالمين .

ولقوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم اقرأوا القرآن ولا تأكلوا
به وللإجماع على انه لا ثواب الا بالنية وهي الحالة الباعنة على العمل المبرحضا بالمزم

والقصد ولا توجد فيما نحن فيه فلا ثواب ولا اجارة ولا بيع لانها واردان على
الموجود والثواب هنا ممنوم واما القياس فان القراءة مثل الصوم والصلاة في كونها
عبادة بدنية محضة فكما لا تجوز الاجرة عليها لا تجوز عليها النخ البريقة شرح
الطريقة الهدية ج ٢ - ١٢٦ من باب الربا

وعن الحافظ العيني في شرح الهداية عن الواقعات ويمنع القاريء للدنيا والآخذ
والمعطي آثان وكان احتياج المعترض بالحديث والكتب الضعيفة كان رابا في مقابلة
النص وترجيح المرجوح على الراجح .

وقد كان دليل المقلد هو قول من قلده لا غير اه البريقة ج ٢/١٢٧ وانما مذهب
المقلد فيما يسأله مذهب من يسأله عنه هذا هو الاصل اه الملل والنحل ج ١/٣٥٧
الحكمم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع الدر المختار ج ١/٧٧
(قوله بالقول المرجوح) كقول محمد مع وجود قول ابي يوسف رحمه الله تعالى
اذا لم يصحح او يقو وجهه وأولى من هذا بالبطلان الاقناء بخلاف ظاهر الرواية اذا
لم يصحح والاقناء بالقول المرجوح عنه اه . ح رد المحتار .

مسألة فيمن يقرأ ختمات من القرآن بأجرة هل يحل له ذلك وهل يكون ما يأخذه
من الاجرة من باب النكسب او الصدقة ؟

الجواب نعم يحل له أخذ المال على القراءة والاداء بعدها وليس ذلك من باب
الاجرة ولا الصدقة بل من باب الجمالة فان القراءة لا يجوز الاستئجار عليها لأن
منفعتا لا تمرد للمستأجر لما تقرر في مذهبتنا من أن ثواب القراءة للقاريء لا للمقروء له

وتجوز الجمالة عليها ان شرط الدعاء بعدها وإلا فلا وتكون الجمالة على الدعاء
لا على القراءة هذا مقتضى قواعد الفقه وقرره لنا أسياننا اه الحاوي للفتاوى
لجلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ج ١ / ١٢٦

فأما الأخذ على الرقية فإن أحمد رحمه الله تعالى اختار جوازه وقال لا بأس به
وذكر حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه والفرق بينه وبين ما اختلف
فيه (أي في تعليم القرآن) انه الرقية نوع من المداواة والمأخوذ عليها جعل والمداواة
يباح أخذ الاجر عليها والجمالة أوسع من الاجارة ولهذا تجوز مع جهالة العمل والمدة
وقوله عليه الصلاة والسلام أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله يعني به الجمل
أيضا في الرقية لأنه ذكر ذلك أيضا في سياق الخبر اه المخني لابن قدامة رحمه الله
تعالى ٥٠٨ ج ٥ من الاجارة.

مذهب علي رضي الله تعالى عنه ان المحظر والاباحة اذا اجتمعا فالمحظر أولى اذا
تساوى سببهما وكذلك يجب أن يكون حكمها في الاخبار المروية عن النبي صلى
الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم ومذهب أصحابنا يدل على أن ذلك قولهم
وقد بيناه في أصول الفقه اه أحكام القرآن ١٥٨ - ج ٢

ومما يدل على أن التحريم أولى لو تساوت الأيمان في إيجاب حكمها أن فعل
المحظور يستحق به العقاب وترك المباح لا يستحق به العقاب والاحتياط الامتناع
بما لا يؤمن استحقاق العقاب به فهذه قضية واجبة في حكم العقل اه أحكام القرآن
ج ٢ - ١٥٩

ومضى ورد خبران في أحدهما حظر شيء وفي الآخر إباحته فخير المحظر أولاهما

بالاستعمال اه أحكام القرآن ج ٢/٣٨٧

قال الامام البخاري في كتاب فضائل القرآن باب اثم من راى بقرأة القرآن أو تأكل به أو فجر به

وروى فيه ثلاثة أحاديث الحديث الاول عن علي رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم يقول يأتي في آخر الزمان قوم حدباء الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من خير قول البرية يقرءون من الاسلام كما يقرء السهم من الرمية لا يجاوز ايمانهم حناجرهم فأبنا لقينوم فاقولهم فإن قطعهم أجز لمن قطعهم .

الثاني عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم يقول يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وعملكم مع عملهم ويقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقرءون من الدين كما يقرء السهم من الرمية ينظر في النصل (هو حديد السهم) فلا يرى شيئاً وينظر في القدح (هو النسم) فلا يرى شيئاً وينظر في الريش فلا يرى شيئاً وينظر في الفوق (بضم الفاء هو مدخل الوتر) .

الثالث عن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به كالأترجة طعمها طيب وريحها طيب والمؤمن الذي لا يقرأ القرآن ويعمل به كالتمر طعمها طيب ولا ريع لها ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كالريحانة ريحها طيب وطعمها صر ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كالحنظلة طعمها صر خبيث وريحها صر اه .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى قوله يقولون من قول خير البرية هو من المقلوب والمراد من قول خير البرية أي من قول الله تعالى وهو المناسب للترجمة .

وقوله لا يجاوز حناجرهم ان المراد أن الايمان لم يرسخ في قلوبهم .

ومناسبة هذين الحديثين للترجمة ان القراءة اذا كانت لغیر الله تعالى فهي للرباہ أولئک تأکل به ونحو ذلك .

فالأحاديث الثلاثة دالة لا ركان الترجمة لأن منهم من رأى به واليه الإشارة في حديث أبي موسى رضي الله تعالى عنه .

ومنهم من تأكل به وهو مخرج من حديثه أيضاً .

ومنهم من فجر به وهو مخرج من حديث أبي سعيد رضي الله تعالى عنه وعلي رضي الله تعالى عنه .

وقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن من وجه آخر عن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه وصححه الحاكم رفعه تعلموا القرآن واسألوا الله به قبل أن ينسله قوم يسألون به الدنيا .

فإن القرآن يتعلمه ثلاثة نفر رجل يباهي به ورجل يستأكل به ورجل يقرؤه لله .

وأخرج أحمد وأبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن شبل رضي الله تعالى عنه رفعه اقرؤا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تحفوا عنه ولا تأكلوا به وسنده قوي .

وأخرج أبو حنيفة عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه سيجي زمان
يسأل فيه بالقرآن فإذا سألوكم فلا تعطوهم الخ فتح الباري ج ٨٢/٩

قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم في الحديث الاول فاعطوهم الخ
قال مالك من قدر عليه منهم استتيب فإن تاب وإلا قتل .

وقال سحنون من كان يدهو الى بدعة قوتل حتى يؤتى عليه أو يرجع الى الله
تعالى وإن لم يدم يصنع به ما صنع عمر رضي الله تعالى عنه ويسجن ويكرر عليه
الضرب حتى يموت اه عمدة القاري على صحيح البخاري ج ٦١/٢٠

اقرأوا القرآن واعملوا به ولا تجفوا عنه ولا تغلوا فيه ولا تأكلوا به ولا
تستكثروا به (ح ع طب هب) عن عبد الرحمن بن شبل رضي الله تعالى عنه
الجامع الصغير ج ٦٥/٢ قال البيهقي رجال أحمد ثقات .

وقال ابن حجر في الفتح سننه قوي شرح الجامع الصغير من باب الحمزة .

عن ابن شبل رضي الله تعالى عنه مرفوعاً اقرأوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا
تجفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به أخرجه أحمد وابن راهويه وابن أبي شيبة
وعبد الرزاق ورجالهم ثقات فقه السنن والا تار ٣١٥

قوله أحمد ٤٣٨ ج ٣ وفي مجمع الزوائد رجاله ثقات ٩٥ ج ٤ قوله
رجالهم ثقات .

روى ابن راهويه وابن أبي شيبة عن وكيع عن هشام الدستوائي عن
 يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن ابن شبل وبه روى
 عبيد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده أبي راشد
 الحبراني كذا في نصب الراية ٢٣٧ ج ٢

وعن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وعلى آله وصحبه وسلم بشر هذه الأمة بالسنة والرفعة والدين والتمكين في
 الارض فمن عمل منهم عمل الآخرة للدنيا لم يكن في الآخرة نصيب رواه احمد
 وابن حبان في صحيحه والحاكم والبيهقي وقال الحاكم صحيح الاسناد .

وفي رواية البيهقي قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 بشر هذه الأمة بالتيسير والسنة والرفعة والتمكين في البلاد والنصر فمن عمل منهم
 بعمل الآخرة للدنيا فليس له في الآخرة من نصيب اه الترغيب والترهيب ٦٥ ج ١
 وروى عن الجارود قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه
 وسلم من طلب الدنيا بعمل الآخرة طمس وجهه ومحق ذكره واثبت اسمه في
 النار رواه الطبراني .

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وعلى آله وصحبه وسلم يخرج في آخر الزمان رجال يفتلون الدنيا بالدين يلبسون
 للناس جلود الضأن من اللبن ألسنتهم أحلى من العسل وقلوبهم قلوب الثنايب يقول
 الله عز وجل أبي يقترون أم علي يفترون في حافت لا يمشن على أولئك منهم فتنة
 تدم الحليم حيران . رواه الترمذي من رواية يحيى بن عبيد سمعت أبي يقول .

صحت ابا هريرة رضي الله تعالى عنه فذكره ورواه مختصراً من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنها وقال حديث حسن اهـ . الترغيب والترهيب ص ٦٤ ج ١ .

وعن بريدة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم من قرأ القرآن يتأكل به الناس جاء يوم القيامة ووجهه عظم ليس عليه لحم رواه البيهقي في شعب الايمان مشكاة المصابيح ص ١٩٣ من فضائل القرآن اختلفوا في العام الوارد على سبب خاص بحسب اختصاصه به على أربعة أقسام .

لان العام لا يخلو اما ان يكون واردا جزاء بسبب منقول او جوابا لسؤال مماثل والجواب اما ان يكون مستقلاً او غير مستقل والمستقل إما أن يكون زائداً على قدر الجواب او لا يكون زائداً فصاناً أربعة أقسام الخ .

والثالث ما خرج مخرج الجواب وهو مستقل بنفسه ولم يزد على قدر الجواب وهذا يختص بالاتفاق بما تقدم الخ .. حاشية الازميري على شرح مرقاة الاصول ١١٦ ج ٢ .

وذهب مالك والشافعي رحمهما الله تعالى الى اختصاصه بالسبب واردة ذلك السبب الخاص منه مجازاً وانما يثبت الحكم لتفسيره بنص آخر وبالقياس الخ من الحاشية المذكورة ١١٧ ج ٢ .

ولا يمكن ان تعارض الفروع الجزئية الاصول الكلية لان الفروع الجزئية ان لم تقتض مملأ في محل التوقف وان اقتضت عملاً فالرجوع الى الاصول هو

الصراط المستقيم الاعتصام ١٦١ ج ١ والقاعدة الكلية في قبول العبادات ان تكون خالصة لله سبحانه وخالية عن شيء من أغراض النفس لقوله سبحانه ألا لله الدين الخالص . لحرره الشيخ حامد .

(من كان يريد حرث الآخرة) أي كسب الآخرة والمعنى من كان يريد بعمله الآخرة (نزل له في حرثه) أي بالتضعيف الواحدة الى عشرة الى ما يشاء الله تعالى من الزيادة وقيل انا نريد في توفيقه وإعطائه وتسهيل سبيل الخيرات والطاعات اليه .

(ومن كان يريد حرث الدنيا) يعني يريد بعمله الدنيا مؤثراً لها على الآخرة (نؤته منها) أي ما قدر وقسم منها (وماله في الآخرة من نصيب) يعني لا شيء لم يعمل لها .

عن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم بئس هذه الأمة بالسوء والرفعة والتمكين في الأرض فمن عمل منهم عمل الآخرة للدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب ذكره في جامع الأصول ولم يوزع الى أحد من الكتب الستة وأخرجه البغوي بإسناده اهـ . الخازن ٩٤ ج ٤ من سورة الشورى وقد تقدم هذا الحديث بمزوره الى غير جيه .

والدلائل كثيرة لبطلان العمل اذا كان بغرض من أغراض الدنيا .

هذا وقد ألف بعض العلماء لجواز أخذ الاجرة لقرأة القرآن أي للتلاوة المجردة لتعبد وصول ثوابها الى الميت رحمة . واستدل به بما رواه الامام البخاري

حديث أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله وادعى أنه عام وإن المائتين من من جواز الاجرة لاخبرة لهم وأنه كتم ترجمة الباب من الصحيح وهي باب جواز اخذ الاجرة بالفاتحة على الرقية ولم يطالع من الصحيح باب ثم من رأى بالقرآن أو تأكل به الخ من فضائل القرآن ادعائه الصوم باطل عند الأئمة الأربعة بما تقدم من الكتاب وينحو قل ما أسألكم عليه من أجر وينحو ولا تشتروا بآيات الله ثمنا قليلا وبالحديث ينحو اقرؤا القرآن ولا تأكلوا به .

وبالاجماع على أن لا ثواب للعمل إذا كان مشوبا لغرض من أغراض الدنيا ما لم يكن خالصا لوجه الله سبحانه .

وبالقياص لعدم جواز أخذ الاجرة لصلاة ونحوها .

وكذا ادعاؤه بأن المائتين من جواز الاجرة لمجرد تلاوة القرآن لاخبرة لهم باختصاص الدليل وعمومه .

وهل الأئمة الأربعة لاخبرة لهم في علم الحديث وكذا الامام البخاري لاخبرة له فيه وهل يدعي هذه الدعوى إلا الجاهل بقدرم فكيف كتم ترجمة الامام البخاري في هذا الحديث في بابيه وترجمته شرح للحديث الذي يورده من تقييد أو تميم أو غيرها وقد لبس للناس في قوله مذهب الشافعية كذا والحنفية كذا في جواز الاجرة ناقلان عن الكتب الضعيفة الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع كما تقدم ومذهب المالكية كذا ومذهب الحنابلة كذا .

وهل المذهب الا ما قاله امام المذهب كما تقدم وهل قال أحد منهم بجواز

أخذ الأجرة بمجرد التلاوة ولم يقله بل منعه كما تقدم فشجع الناس بقوله هذا يبيع دينهم بدنياهم وكأنه لم يعلم إلى الآن حقيقة إخلاص العبادة لله سبحانه وإتي فيه آثارا مقطوعة عن بعض الصعابة بأن أجرة ختم القرآن كذا وكذا من الدرهم والدنانير .

وهل يمتد عليها من نسب إلى العلم في معارضة كتاب الله والسنة والاجماع والقياس وهل يثق من له خبرة بالحديث على المقطوعات فهذا حاله وإذا كانت الأمر كما قال فما معاني نحول لا يشترون بآيات الله ثمنا قليلا وما تسألهم عليه من أجر في مواضع من القرآن المجيد واقرأوا القرآن ولا تأكلوا به .

وذلك الحديث خبر واحد هل يمرض القطيعات لا لا كما تقدم .

وكذا ادعائه بأن المانعين من أخذ الأجرة على التلاوة استدلوا بمثل حديث القوس ولا يحتاج بهذا إلا من لا خبرة له بمراتب الأدلة وكتب الحديث الغي . باطل لجهله في دعواه هذه أو تجاهله عن استدلال بمثل هذا الحديث وم الأئمة الأربعة والمتقدمون من أصحابهم، والامام البخاري في فضائل القرآن شبه من أكل بالقرآن بمن لم يجاوز القرآن حنجرته فهل يجوز لهم انهم لا خبرة لهم بمراتب الأدلة وكتب الحديث .

وحديث القوس رواه في جمع الفوائد ٦٣٦ ج ١ (أبو الورداء رفته من يأخذ على تعليم القرآن قوسا قلده الله قوسا من نار) للكبير .

قال المخرج رواه الطبراني في الكبير من طريق يحيى بن عبد العزيز عن

الوليد بن مسلم ولم أجده من ذكره وليس هو في الضعفاء وبقية رجاله رجال
الصحيح كذا في مجمع الزوائد ٩٥/٤

فقول المهيز راجع عليه لماء او تماميه بما تقدم من الادلة وبعرايب الادلة
و كذب الحديث .

والفرق الضالة انما ضلوا لا خذم طرفاً من الادلة وعدم نظرم الى اطرافها
وناحية من نواحيها ولم يتفكروا في جوانبها ولم ينظر المهيز الى تقييد الاثمة حديث
الصحيح بالرقية كما تقدم وصاحب الصحيح قد قيده بأخذ الاجر على الرأية والمهيز
قد تعامى عند أخذه عن ترجمة الباب .

و كأنه سمع من بعض الطلبة أن العبارة بسموم اللفظ لا بخصوص السبب وهذه
القاعدة حيث لم يوجد معارض للمصوم .

ولم يسمع القاعدة العامة عند الأصوليين ما من عام إلا وقد خص منه البعض
لدفع المعارض بين الادلة وفي الاتفاقان ١٦ ج ٢ اذ ما من عام الا ويتنيل فيه التخصيص
الخ فراجع ان شئت اذ ما من عام الا وقد خص الخ الاتفاقان ١٧ ج ٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الأولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة الثانية

في تحقيق احاديث مسح الخفين والجوربين والنعالين

الحديث الخامس روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
انه مسح على جوربيه قلت روي من حديث المغيرة بن شعبة ومن حديث أبي موسى
ومن حديث بلال رضي الله تعالى عنهم .

فحديث المغيرة رضي الله تعالى عنه رواه العنن الاربعة (١) أبو داود ص ٢٠٣٤
والترمذي في ص ١٥ وابن ماجه ص ٤٢ وص ١٨٤ ج ١

من حديث أبي نيس الاودي من هذيل بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة
رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
تومأ ومسح على الجوربين والنعالين . انتهى . قال الترمذي حديث حسن صحيح .

وقال النسائي في سننه الكبرى لانعم أحداً تابع أبا قيس على هذه الرواية
والصحيح عن المنيرة رضي الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام مسح على
الخفين . انتهى .

ورواه ابن حبان في صحيحه في النوع الخامس والثلاثين من القسم الرابع وقال
أبو داود في سننه كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث لأن المعروف
عن المنيرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم مسح على الخفين وقال
ودروى أبو موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه أيضاً عن النبي صلى الله تعالى عليه
وعلى آله وصحبه وسلم أنه مسح على الجوربين وليس بالمتصل ولا بالقوي قال
ومسح على الجوربين علي بن أبي طالب وأبو مسعود والبراء بن عازب وأنس بن
مالك وأبو امامة وسهل بن سعد ومرو بن حرث وروى ذلك عن عمر بن الخطاب
وابن عباس انتهى رضي الله تعالى عنهم .

وذكر البيهقي حديث المنيرة هذا وقال أنه حديث منكر ضفه سفيان
الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني
ومسلم بن الحجاج والمعروف عن المنيرة حديث المسح على الخفين ويروى عن جماعة
أنهم فعلوه انتهى .

قال النووي كل واحد من هؤلاء لو انفرد قدم على الترمذي مع أن الجرح
مقدم على التعديل قال واتفق الحفاظ على تضعيفه ولا يقبل قول الترمذي أنه
حسن صحيح .

وقال الشيخ تقي الدين في الامام أبو قيس الاودي اسمه عبد الرحمن بن مروان
احتج به البخاري في صحيحه وذكر البيهقي في سننه أن أبا محمد يحيى بن منصور
قال رأيت مسلم بن الحجاج ضعف هذا الخبر وقال أبو قيس الاودي وهذيل بن
شرحبيل لا يثبتان وخصوصاً مع مخالفتها الأجلة الذين رَووا هذا الخبر عن المغيرة
فقالوا مسح على الخفين وقال لا ترك ظاهر القرآن بمنزل أبي قيس وهذيل قال
فذكرت هذه الحكاية عن مسلم لأبي العباس محمد بن عبد الرحمن الدفولي فسمعه
يقول سمعت علي بن محمد بن شيبان يقول سمعت أبا قدامة السرخسي يقول قال
عبد الرحمن بن مهدي قلت لسفيان الثوري لو حدثني بمحدث أبي قيس عن هذيل
ماقبلته منك فقال سفيان الحديث ضعيف ثم أسند البيهقي عن أحمد بن حنبل قال
ليس يروي هذا الحديث الا من رواية أبي قيس الاودي وأبي عبد الرحمن بن مهدي
أن يحدث بهذا الحديث وقال هو منكر وأسند البيهقي أيضاً عن علي بن المدني
قال حديث المغيرة بن شعبة في المسح رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل الكوفة
وأهل البصرة ورواه هذيل بن شرحبيل عن المغيرة إلا أنه قال ومسح على الجوربين

فخالف الناس وأسنده أيضاً عن يحيى بن معين قال الناس كلهم يروونه على الخلفين
غير أبي قيس قال الشيخ ومن يصححه يعتمد بعد تعديل أبي قيس على كونه ليس
بخالفاً لرواية الجمهور بخلافه معارضة بل هو أمر زائد على ما روي ولا يمارضه ولا
سواء هو طريق مستقل برواية هذيل عن المنيرة لم يشارك المشهورات في
سندها انتهى .

أما حديث أبي موسى رضي الله تعالى عنه وهو الذي أشار إليه أبو داود
فأخرجه ابن ماجه في سننه والطبراني في معجمه عن عيسى بن سنان عن الضحاك
ابن عبد الرحمن عن أبي موسى رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وعلى آله وصحبه وسلم توجعاً ومسح على الجوربين والتعطين انتهى ولم أجده في
نسختي من ابن ماجه ولا ذكره ابن عساكر في الاطراف وكأنه في بعض النسخ
فقد هزاه ابن الجوزي في التعقيب لابن ماجه وكذلك الشيخ في الامام وقال وقول
أبي داود في هذا الحديث ليس بالمتصل ولا بالقوي أو وضعه البيهقي فقال الضحاك
ابن عبد الرحمن لم يثبت سماعه من أبي موسى رضي الله تعالى عنه وعيسى بن سنان
ضعيف لا يحتاج به انتهى وأخرجه المصنف في كتاب الضمماء وأعله بعيسى بن سنان
وضمفه من يحيى بن معين وغيره وأما حديث بلال فرواه الطبراني في معجمه من
طريق ابن أبي شيبه ثنا أبو مسوية عن الامش من الحكم عن عبد الرحمن بن
أبي ليلى عن كعب بن عبيد عن بلال رضي الله تعالى عنهم قال كانت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم يمسح على الخفين والجوربين انتهى

وأخرجه من يزيد بن أبي زياد وابن أبي ليلى من كعب بن عجرة عن بلال رضي
 الله تعالى عنها قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم نحوه
 يزيد بن أبي زياد وابن أبي ليلى مستضعفان مع نسبتها الى الصدوق والله تعالى أعلم
 نصب الراية ج ١/١٨٦

واذا عرفت ان احاديث مسح الجيوب مشكك فيها ولم يصح تصحيح الترمذي
 فشرط الائمة الاربعة على جواز مسح الجيوب ان يكون ثمنها مستمكاً على
 الساق بنير ربط صحيحه ليكون في معنى الخلف لأن غسل الرجل قطعي والخبر
 المستفيض في مسح الخلف يصلح ان يكون مخصصاً اما الاحاديث التي تكلم فيها
 النقاد لانصاع لتخصيص القطعي فلا يجوز المسح على الجيوب الرقيق الذي
 لا يستمك بنفسه على الساق

شروط الائمة الاربعة في مسح الجيوب في فقه المذاهب الاربعة ج ١/٩٣
 احاديث مسح التملين فيه من ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم
 فعديث ابن عباس رضي الله تعالى عنها رواه ابن عدي ثم البيهقي من جهته عن
 رواد بن الجراح عن سفيان عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس
 رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
 توضأ مرة ومسح على تمليه انتهى قال البيهقي هكذا رواه رواد وهو يتفرد عن
 الثوري عننا ذكر هذا احدها والثقات رووه عن الثوري دون هذه اللفظة قال الشيخ

نفي الدين في الامام ورواد هذا ليس بالقوي انتهى . ثم ساقه البيهقي عن زيد بن الحباب عن سفيان هكذا ان النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم مسح على النملين وقال الصحيح رواية الجماعة فقد رواه سليمان بن بلال ومحمد بن عجلان وورقاء بن عمر ومحمد بن جعفر بن ابي كثير عن زيد بن اسلم فحكوا في الحديث غسل رجله والحديث واحد .

والعدد الكثير أولى بالحفظ من العدد اليسير مع فضل من حفظ فيه النسل بعد الرش على من لم يحفظه قال في الامام وحديث زيد بن الحباب هذا اجود ما ذكر البيهقي في الباب وزيد بن الحباب ذكر ابن عدي عن ابن معين انه قال احاديث زيد بن الحباب عن الثوري مقاربة قال ابن عدي وهو من اثبات مشايخ الكوفة ممن لا يشك في صدقه والذي قاله ابن معين ان احاديثه عن الثوري مقاربة ائالة عن الثوري احاديث تستغرب بذلك الاسناد والبعض يرفعه ولا يرفعه غيره وباقي احاديثه كلها مستقيمة وذكر ابن عدي لزيد بن الحباب احاديث ليس فيها هذا واذا كان زيد ثقة صدوقا كان الحديث مما يتفرد به الثقة .

وحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنها رواه البزار في مسنده حدثنا ابراهيم ابن سعيد تنا روح بن عباد عن ابن ابي ذئب عن نافع ان ابن عمر رضي الله تعالى عنها كان يتوضأ ونعلاه في رجله ويمسح عليها ويقول كذلك كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم يفعل انتهى .

قال البزار لا نعلم رواه عن نافهم الا ابن أبي ذئب ولا عن ابن أبي
ذئب إلا روح وإنما كان يمسح عليهما لأنه تومناً من غير حدث وكان يتومناً لكل
صلاة من غير حدث فهذا معناه انتهى كلامه فأجاب الناس عن أحاديث المصحح على
التلخين بثلاثة أجوبة أحدها أنه كان من النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه
وسلم في الوضوء المتطوع به .

يؤيده ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وترجم عليه باب ذكر الدليل على أن
مصحح النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم على التلخين كان في وضوءه
نطوع لا من حدث عن سفيان عن السدي عن عبد خير عن علي أنه دعا بكوز من ماء
ثم تومناً وضوءه أخفياً ومصحح على نطبه ثم قال هكذا وضوء رسول الله صلى الله
تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسام للظاهر ما لم يحدث .

قال في الامام وهذا الحديث أخرجه احمد بن حنبل في مسنده بزيادة
لفظ وفيه ثم قال هكذا فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
ما لم يحدث انتهى .

قلت وهكذا فعل ابن حبان في صحيحه في النوع الثالث والاربعين من القسم
الخامس فأخرج عن أوس بن أبي أوس أنه تومناً ومصحح على التلخين وقال رأيت
رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم يمسح عليهما .

قال ابن حبان وهذا إنما كان في وضوء النقل ثم استدل بحديث أخرجه عن
النزال بن سبرة عن علي أنه تومناً ومصحح برجليه وقال رأيت رسول الله صلى الله

تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم فعل كما فعلت وهذا وضوء من لم يحدث انتهى .
وقد تقدم للبزار في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما نحو ذلك

الجواب الثاني قاله البيهقي ان معنى مسح على نعليه أي غسأهما في النمل واستدل
بحديث الصحيحين في النمل وان ابن عيينة زاد فيه ويمسح عليهما ثم ساقه بسنده الى
سفيان عن محمد بن مجلان عن سعيد المقبري عن عبيد بن جريح قال قيل لابن عمر
رضي الله تعالى عنهما رأيناك فعل شيئا لم نرا احدا يفعله غيرك قال وما هو قال رأيناك
تلبس النمل السبتية قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
يلبسها ويتوضأ فيها ثم يمسح عليهما .

قال في الامام وفي هذا الاستدلال نظر والذي يظهر انه يتوضأ ثم يلبسها
وكأنه أخذ لفظة فيها على ظاهرها ولكن يحتاج الى أن يكون لفظة يتوضأ
لا تطلق إلا على الفصل انتهى كلامه .

الجواب الثالث قاله الطحاوي في كتاب شرح الآثار وهو انه مسح على
النملين فضلا واستشهد بحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ان النبي صلى
الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم مسح على جوربيه ونعليه وبحديث المفيرة
ابن شعبة رضي الله تعالى عنه نحوه روى الاول ابن ماجه والثاني رواه ابو داود
والترمذي وقد تقدم الكلام عليهما في حديث الجوربين نصب الراية ١/١٨٩

فعل ما تقدم من التحقيقات فمضى المسح على النملين في الوضوء من غير حدث
او معنى مسح نعليه أي غسلها في النملين او مسح على النملين فضلا عن الفصل انتهى .
والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الأولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة الثالثة

في اثبات السنة القبلية للجمعة

قال الحافظ ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى في زاد المعاد ص ١٧٠ في إلاما
عدم السنة القبلية للجمعة برأيه ورأى من قاله بعدما تكلم وجوها في عدمها عقاية
ولعنيت أكثر مما قاله واثباتها قول جمهور الفقهاء . . .

قال ابن المنذر رويناه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها أنه كان يصلي قبل
الجمعة اثنتي عشرة ركعة ومن ابن عباس رضي الله تعالى عنها أنه كان يصلي
ثمان ركعات وهذا دليل على أن ذلك كان منهم من باب التطوع المطلق ولذلك
اختلف في العدد المروي عنهم اهـ

يقال ألا يجوز أن يراى النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
أو اخبر بذلك .

ولم لا يجوز صلاته قبل الجمعة مرة كذا ومرة كذا ما لم يأت رواية أنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم يصلي بعدد خاص من أول الأمر فدعوى التطوع المطلق في فعلها لا يتجـ رشده عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما في الاتباع المحض مشهور واجتنب عالم يفعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم مسطور في الأحاديث فاختلف العدد المروي لا يدل على عدم صدور الصلاة قبل الجمعة عن سيد العالمين صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم وقد ثبت أربع ركعات قبل الجمعة برواية علي رضي الله تعالى عنه كما يأتي :

قال الحافظ ابن القيم وقال الترمذي في الجامع وروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً وإليه ذهب ابن المبارك والثوري رحمهما الله ولم يجب الحافظ عن هذه الرواية الصعبة كما في فقه السنن والآثار وصدور الأربع قبل الجمعة من مثل عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه وذهب مثل ابن المبارك وسفيان الثوري رحمهما الله تعالى وما أعلم بالسنة أولى بالأخذ من أمثال الحافظ فلها الأسوة الحسنة .

ثم قال الحافظ وقال اسحق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري رأيت أبا عبد الله رحمه الله تعالى إذا كان يوم الجمعة يصلي إلى أن يعلم أن الشمس قد قربت أن تزول ثم أمسك عن الصلاة حتى يؤذن المؤذن فإذا أخذ في الأذان قام فصل ركعتين أو أربعاً بفصل بينهما بالسلام فإذا صلى الفريضة انتظر في المسجد ثم يخرج منه فيأتي بعض المساجد التي بمحاضرة الجامع فيصل في ركعتين فربما صلى أربعاً ثم يجلس ثم

يقوم فيصلي ركعتين أخريين وذلك ست ركعات وربما صلى بعد الست سناً آخر
أو أقل أو أكثر .

وقد أخذ من هذا بعض أصحابه رواية أن للجمعة سنة ركعتين أو أربعا وليس
بصریح ولا بظاهر فإن أحمد يمسك عن الصلاة في وقت النهي فإذا زال وقت النهي
قام فأنم تطوعه اهـ

قوله فإذا أخذ المؤذن في الاذان قام فصلى هل يجوز العقل ان الامام أحمد
يترك سنة استماع الاذان الثابت بالحديث وهو قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله
وصحبه وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول أو كما قال .

والاذان الاول سنة الخليفة الراشد اللازم أخذه ويشتمل بالنطوع المطلق بأعمامه
الا أنها ام من اجابة المؤذن .

ثم المعجب هل للنطوع اتمام في كل جمعة .

قوله وقد أخذ من هذا بعض أصحابه النخ واصحابه أعلم بما فعل الامام أحمد
من الذي جاء من بعده بعد نحو أربع مائة سنة ففعل الامام ظاهر أن للجمعة سنة .

وانتظار الامام أحمد رحمه الله تعالى الى الزوال احترازاً عن الصلاة في الوقت
المكروه هو عين مايفعل في جميع افطار البلاد الاسلامية من انتظارهم بعد تحية
المسجد مع زيادة اولا الى الاذان الاول فهم متبعون بأحد أعلام سلف الامة رحمهم
الله تعالى فلا ملامة عليهم والامام أحمد رأى ان اقامة السنة أولى من استماع الاذان
في المسجد فلم تكن للجمعة سنة قبلية لم يترك الاستماع .

وفي فقه السنن والآثار في ص ١٠١ قال ولعبد الرزاق بسند صحيح^(١) من أبي
عبد الرحمن السلمي قال كان عبد الله رضي الله تعالى عنه يأمرنا أن نصلي قبل الجمعة
أربعاً وبمدها أربعاً^(٢) كذا في آثار السنن ج ٩٦/٢ وفي الدراية ص ١٣٣
رجالها ثقات اهـ

وللطحاوي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما بسند صحيح^(٣) أنه كان يصلي قبل
الجمعة أربعاً لا يفصل بينهما بسلام ثم بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاً اهـ ج ١٩٨/١
^(٤) آثار السنن ٩٤ - ج ٢

وقد أقر الحافظ بقبول الصلاة قبل الجمعة عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس
رضي الله تعالى عنهم فكفى بهم قدوة في إثبات السنة قبل الجمعة وبالإمام أحمد
الذي اجتنبه عن الزيادة في الدين معلوم لا يحتاج إلى التعريف .

فاذا ثبت اتصال الصلاة قبل الجمعة عن هؤلاء الأجلة فكيف لا تكون للجمعة سنة
قبلية مع إجازة النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم للصلاة إلى
خروج الإمام .

في الجامع الصغير للسيوطي رحمه الله تعالى في ج ٥ ص ٥١٤ (كان ير كع قبل
الجمعة أربعاً وبمدها أربعاً لا يفصل في شيء منهن) بتسليم وفيه أن الجمعة كالظهر في
الرائية القبلية وهو الأصح عند الشافعية (هـ) (عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنها
قال شارحه العلامة المناوي فيه أمور إلى أن قال أنه (أي جلال الدين السيوطي
مؤلف الجامع) قد أساء التصرف حيث عدل لهذا الطريق المطول واقتصر عليه

مع ورودہ من طریق مقبول فقد رواہ الخلفی فی فوائده من حدیث علی کرم اللہ وجہہ قال الرین العراقی واستاده جیداً

وبهذا الحديث اندفع كل ما قاله الحافظ في ادعاء عدم الرتبة قبل الجمعة .

وروي عن ثوبان رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم كان يستحب أن يصلي بعد نصف النهار فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها يا رسول الله اني أراك تستحب الصلاة هذه الساعة قال تفتح فيها أبواب السماء وينظر الله تبارك وتعالى بالرحمة الى خلقه وهي صلاة كان يحافظ عليها آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى على نبينا وعليهم الصلاة والسلام رواه البزار الترمذي والترغيب والترهيب ج ١ ص ٤٠٠

ثم انتظار الامام أحمد رحمه الله تعالى الى الاذان الاول لزوال الشمس دليل على ان الاذان الاول يكون بعد الزوال والا فكيف يسكت الامام لو كان الاذان الاول شرع قبل الزوال في زمان عثمان رضي الله تعالى عنه .

وأينما علم مما روى الحافظ عن عبد الله بن عمر أنه كان يصلي قبل الجمعة اثنتي عشرة ركعة ومما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه كان يصلي قبل الجمعة ثمان ركعات عدم صواب ادعاء الحافظ أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم كان يخرج الى الخطبة كما زالت الشمس بلا تأخير والا فكيف تسع صلاتها ان كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم يخطب عند زوال الشمس بلا تأخير والله أعلم بالصواب .

حديث آخر أخرجه ابن حبان في صحيحه في النوع الثاني والتسعين من القسم
الاول عن سليم بن عامر عن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنه قال قال رسول
الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم مامن صلاة مكتوبة الا وبين
يديها ركعتان انتهى نصب الراية ج ١٤٢/٢

قوله في صحيحه قلت الحديث أخرجه الدارقطني ص ٩٩ عن سليم بن عامر
عن أبي عامر الخبائري عن عبد الله بن الزبير وقال عشيبة في نسخة صحيحه سليم بن
أبي عامر الخبائري قلت رجال الدارقطني ثقات وأخرجه ابن نصر المروزي في قيام
الليل ص ٢٦ وفيه سليم بن أبي عامر اه حاشية نصب الراية .

فملى الخطباء أن يمهلوا بعد الزوال ساعة يمكن فيها اربع ركعات صلاة بما
ثبت من رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم وان يقطعوا سائلهم
الافواهية بين الزوال والمخرج في قولهم الزوال فالمخرج فالاذان فالخطبة فالصلاة.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيد الاولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة الرابعة

في تحقيق رفع اليدين في الركوع وتركه

قال الامام البخاري في جزء رفع اليدين في ص ٢٤ وكانت الثوري ووكيع
وبعض الكوفيين لا يرفعون أيديهم وقد رووا أحاديث كثيرة ولم يعتبروا على من
رفع يديه ولو لا أنها حق مارروا تلك الأحاديث لأنه ليس لأحد أن يقول على
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم ما لم يقل أو يفعل لقول
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم من تقول على ما لم أقل فليتبوأ
مقعه من النار ولم يثبت عن أحد من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وصحبه وسلم أنه لا يرفع يديه وليس اسانيد اصح من رفع الايدي .

وقد أقر الامام البخاري رحمه الله تعالى بقوله وقد رووا في ذلك احاديث
كثيرة ان لتارك الرفع في سوى التحريمة أحاديث كثيرة .

ويقوله ولولا أنها حق الخ امر بحقية روايات تاركي الرفع وافر بقوله وليس
أسانيد اصح من رفع الابدئي بنسوبة احاديث الطرفين في اصل الصحة .

وقوله ولم يثبت عن احد الخ اي في اول الامر ولو لم يؤول به لتنافض تولاه
ان لتاركي الرفع احاديث كثيرة ولم يثبت عن احد من الخ .

وتقل الامام البخاري عن الاوزاعي في هذه الرسالة ص ٣٢ حين مثل ما تقول
في رفع الابدئي مع كل تكبيره الخ قال ذلك الامر الاول .

والحديث اخرجه الامام الطحاوي رحمه الله تعالى بافظ كان يرفع يديه في كل
خفض ورفع وركوع وسجود وقيام وقعود وبين السجدين كما في فقه السنن
والآثار في ص = فأجاب الامام الاوزاعي بقوله ذلك الامر الاول .

ومثبتوا الترك يقولون كل الرفعات في سوى التحريمة هي الامر الاول لصحة
احاديث الترك .

قال الامام البخاري في ص ٩٦ من صحيحه في باب انما جعل الامام ليؤتم به
انما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وكذا
في باب الخروج في رمضان ص ١٥٤ ومن المعلوم المحقق ان ترك الرفع في سوى
التحريمة مؤخر عن الرفع فيما سواها فيقدم الترك على الرفع في سوى التحريمة على
هذه القاعدة .

وايضاً الامام البخاري رحمه الله تعالى حين عدد الراغبين من الصغابة رضي الله
تعالى عنهم ما عدد الخلفاء الاربعة رضي الله تعالى عنهم منهم فيما سوى التحريمة لعدم

ثبوت رفعتهم عند الامام بعد النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم في
سوى التحريمه وإلا فأي وجه لترك ذكرهم في تعداد الراافين ولو ذكرهم في العمل
بالرفع بعده صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم لكان من أقوى الدليل على
مدعى الامام البخاري بل لو ذكر الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما
في العمل بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم لكان كافياً من
ذكر سائر الصحابة رضي الله تعالى عنهم .

وذكر الامام البخاري في روايات الرفع في الاحاديث الخلفاء الاربعة رضي
الله تعالى عنهم لاثبات اصل الرفع لا يدل على الدوام ولم ينكره احد من العلماء
رحمهم الله تعالى في اول الامر وذلك الامر الاول .

وقال ابن بطال كما في الكرمانى وقال مالك رحمه الله تعالى اذا جاء عن النبي
صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم حديثان مختلفان وبلغنا ان الشيخين
عملاً بأحد الحديثين وترك الآخر كان فيه دلالة على أن الحق فيما عملا به .

وقال الاوزاعي كان مكحول يتوضأ مما مست النار فلقى عطاء فأخبره أن
الصديق رضي الله تعالى عنه أكل كفتاً ثم صلى ولم يتوضأ فترك مكحول الوضوء
مما مست النار فقبل له لم تركت الوضوء فقال لأن يقع أبو بكر من السماء الى
الارض أحب اليه من ان يخالف النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه
وسلم انتهى أمانى الاحبار شرح معاني الآثار ص ٣٢٢ ج ١ وقد صرح أن
النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال ان يطعم الناس أبا بكر وعمر
يرشدوا والله تعالى أعلم فتح الباري ص ٢٤٧ ج ١

وما روى البيهقي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وكان لا يفعل ذلك في السجود وما زالت تلك صلاته حتى لقي الله تعالى فهو ضئيف بل موضوع وقد أخرج البيهقي والطحاوي وابن أبي شيبة بسند صحيح عن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى من الصلاة اه فقه السنن والآثار ص ٥٦ قوله قد أخرج البيهقي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أي في المعرفة اه

قوله (بل موضوع) كذا في كشف الرين للشيخ هاشم السندي قلت في سنده عصمة بن محمد الانصاري قال يحكي كذاب يضع الحديث وقال المقيلي يحدث بالباطيل من الثقات كذا في الميزان ص ١٩٦ ج ٣ وتاريخ الخطيب ٢٨٦ ج ١٢ وكذا في الطريق الآخر له عبد الرحمن بن خزيمة المروزي اتهمه سليمان بوضع الاحاديث كذا في الميزان ص ١١٤ ج ٣

اتفق العلماء على جلالة (أي وكيع بن الجراح) وكثرة علمه وحفظه للحديث واثقانه له وصلاحه وفضله كان احمد بن حنبل اذا حدث عنه قال حدثني من لم تر هناك مثله كيع بن الجراح وقال فيه ما رأيت رجلاً قط مثله وكيع في العلم والحفظ والاسناد والابواب ويحفظ الحديث جيداً ويذاكر بالفقه مع ورع واجتهاد ولا يتكلم في أحد وقال ابن معين ما رأيت أحداً يحدث فيه غير وكيع بن الجراح وهو احب إلي من سفيان وابن مهدي وابي نعيم وما رأيت رجلاً قط أحفظ من وكيع وو كيع في زمانه كالأوزاعي في زمانه وقال ابن عمار ما كان بالكوفة في

زمن و كيع أقفه ولا أعلم بالحديث من و كيع توفي و كيع سنة سبع وتسعين ومائة

هـ وكان مولده سنة ١٢٧ هـ

تهذيب التهذيب ج ١١ ص ١٢٣ تهذيب الاسماء ج ٢ ص ١٤٤ الحديث

والمحدثون ص ٢٩١

اتفق العلماء على امامته (اي سفيان الثوري) وتقدمه في الحديث والفقہ والورع
والزهد وخشونة العيش والقول بالحق وغيرها من المحاسن قال أبو حاتم النوري أمير المؤمنين
في الحديث وقال ابن المبارك كتبت عن ألف ومائة شيخ ما كتبت عن أفضل من
الثوري وقال يحيى بن معين كل من خالف الثوري فالقول قول الثوري وقال ابن
مهدي ما رأيت أحفظ للحديث من الثوري وقال ابن عيينة كان ابن عباس في زمانه
والشعبى في زمانه والثوري في زمانه وقال أيضاً أنا من غلمان الثوري وما رأيت
أعلم بالحلال والحرام منه وقال الاوزاعي وقد ذكر ذهاب العلماء لم يبق منهم من
يسمع عليه العامة بالرضى والصحة الا الثوري وقال عيسى النوري رأيت ابن معين
لا يقدم على الثوري في زمانه أحداً في كل شيء.

وبالجملة فالتناء عليه مشهور وهو أحد اصحاب المذاهب الستة المتبوعة مالك
وأبي حنيفة والشافعي وأحمد والاوزاعي والثوري رحمهم الله تعالى رحمة واسعة
وله الثوري سنة ٩٧ هـ وتوفي بالبصرة سنة ١٦١ هـ رضي الله تعالى عنه ص ١ تهذيب
التهذيب ج ١ ص ١١١ تهذيب الاسماء ج ١ ص ٢٢٢ الحديث والمحدثون
ص ٢٩٢

وقد أخبر الامام البخاري ان كعباً وسفيان الثوري وبعض الكوفيين كانوا لا يرفعون أيديهم في غير التعرّعة وهل يظن بهم أنهم يعملون بالظن او بما لم يثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم عند ثبوت قطعياً بحيث يفوق ويرجع على ما ثبت من قطعي وهو دفع اليدين في غير التعرّعة وحالها قيامها في الحق وتناء العلماء الاثبات عليها هكذا كما تقدم وقوله وبعض الكوفيين اشارة الى الامام أبي حنيفة وأتباعه رحمهم الله تعالى .

والفرض الاصل مما تقدم أن لا يتعرض أحد الفريقين على الآخر في دفع اليدين وتركه والله أعلم .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الأولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة الخامسة

في لزوم تسوية الصفوف واتعامها والوعيد بتركها

وفي الصحيح حديث (كُتِبَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقُومُوا فِي الصَّلَاةِ كَمَا كُنْتُمْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ الْيَوْمَ الْآخِرِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)
قال شراح الحديث تسوية الصفوف تطلق على امرين اعتدال القائميين على سمت
واحد وسد الخلل الذي في الصف .

واختلف في الوعيد المذكور فقبل هو على حقيقته والمراد بتشويه الوجوه
تحويل خلقه عن وضعه بجملة موضع القفاء قال الحافظ بن حجر وعلى هذا فهي واجبة
والنفريظ حرام قال وهو نظير الوعيد فيمن رفع رأسه قبل الإمام قال ويؤيد ذلك
حديث أبي أمامة رضي الله تعالى عنه لَنَسُونَ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَتُطَمَسَنَّ الْوُجُوهُ
رواه أحمد بسند فيه ضعف .

قلت وإذا كان هذا نظير مسابقة الإمام في الوعيد فهو نظيره في سقوط الفضيلة
وهو أمر متفق عليه كما سيأتي .

ومنهم من حمله على المجاز قال النووي معناه توقع بينكم العداوة والبغضاء
واختلاف القلوب اه الحاوي لجلال الدين السيوطي ص ٥٢ ج ١

وروى الطبراني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى
الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال من نظر الى فرجة في صف فليسدّها
بنفسه فان لم يفعل فن من صر فليتنحط على رقبته فانه لا حرمة له اه الحاوي ج ١ ص ٥٣

« اتعوا الصف المقدم » وهو الذي يلي الامام قال الطوسي قال العلماء في الحضر
على الصف الاول المسارعة الى خلاص الدمة والسبق لدخول المسجد والقرب من
الامام واستماع قراءته والتعلم منه والفتح عليه والتبليغ عنه والسلامة من اختراق
المارة بين يديه وسلامة البال من رؤية من يكون قدماه وسلامة موضع سجوده من
أذيال المصلين وبؤخذ منه أنه يكره الشروع في صف قبل اتمام ما قبله وأن هذا
الفعل مفوت لفضية الجماعة التي هي التخصيف وبركة الجماعة اه واعتمد بمضمون أن
فضل الجماعة يحصل ولكن يفوته فضل الصف المقدم « ثم الذي يليه » وهكذا
« فما كان من نقص في الصف المؤخر » حم ن طب وابن خزيمة في صحيحه
■ والضياء « في المختارة » عن أنس « ابن مالك واسناده صحيح العزيزي على الجامع
الصغير من باب الهزمة مع الثاء ص ٤٥ ج ١

هل الكراهة فيه أي في القيام في صف خلف صف فيه فرجة تنزيهية أو
تخريرية ويرشد الى الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعه قطعه الله النخ
رد المحتار ص ٥٩٥ ج ١

وفي القنية قبل اصل متفرد تقدم فتقدم بأمره او دخل فرجة الصف فتقدم
 المصلي حتى وسع المكان عليه فسدت صلاته وينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأي
 نفسه وعقله في شرح القدوري بأنه امثال لغير أمر الله - أقول ما تقدم من تصحيح
 صلاة من تأخر ربما يفيد تصحيح عدم الفساد في مسألة القنية لأنه مع تأخره
 يجذبه لا تفسد صلاته ولو فصل بين كونه امثال أمر الشارع فلا تفسد وبين كونه
 امثال أمر الداخل مراعاة لمخاطره من غير نظر لأمر الشارع فتفسد لكان حصناً
 رد المختار ص ٥٩٦ ج ١ وعبارة المصنف في المنع بعد ان ذكر لو جذبه آخر فتأخر
 الاصح لا تفسد صلاته رد المختار ص ٥٩٦ ج ١

والله تعالى أعلم



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيد الاولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة السادسة

في تحقيق أحاديث وضع اليدين أين يضعها وحديث وضعها فوق الصدر ضعيف

قال مولانا الفاضل محمد يوسف البنوري المحشي على نصب الرأية للعلامة الزيلعي
رحم الله ابن القيم الجوزية نبهنا على ما فيه ، أي في حديث وضع اليدين على الصدر
قال في أعلام الموقعين الجلد الثالث في الطبعة الاولى وفي الطبعة الثانية في عام ١٣٧٤
بطبعة السعادة في الجلد الثاني عن ٣٨١ المثال الثاني والستون ترك السنة الصريحة
التي رواها الجماعة من سفیان الثوري عن حاتم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر
رضي الله تعالى عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه
وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى ولم يقل على صدره الا مؤمل بن اسمعيل اهـ

وأخرج منه ما قال في البدائع ص ٩١ ج ٣ واختلاف في موضع الوضع فعنه (أي الامام أحمد)
فوق السرة وعنه تمتها وعنه أبو طالب سألت أحمد بن حنبل أين يضع يده اذا كان
يصلي قال على السرة أو اسفل وكل ذلك واسع فعنه ان وضع فوق السرة أو عليها

او تحتها قال علي رضي الله تعالى عنه من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرّة.

عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما مثل تفسير علي رضي الله تعالى عنه الا أنه غير صحيح والصحيح ضبيب وعلي رضي الله تعالى عنها وقال علي في رواية المزني أسفل السرّة بقليل.

وبكره أن يجعلها على الصدر وذلك لما روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم انه نهى عن التكفير وهو وضع اليد على الصدر مؤمل بن اسمعيل عن ماسم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم وضع يده على صدره.

فقد روى هذا الحديث عبد الله بن الوليد عن سفيان لم يذكر ذلك ورواه شعبة وعبد الواحد لم يذكره خالفاً (له لم يذكره خلاف سفيان).

فكلام ابن القيم هذا أرشدنا الى أمور منها ان زيادة علي صدره لم يذكرها الا مؤمل عن سفيان عن ماسم بن كليب عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه وان مؤملاً منفرد من بين جماعة من أصحاب الثوري بهذه الزيادة وان من سواه من أصحاب الثوري وجماعته لم يذكر احد منهم هذه الزيادة فهذه الزيادة عنده وهم مؤمل ثم ذكر في بدائع الفوائد ان وضع اليدين على الصدر منهي عنه بالسنة وهي النهي عن التكفير اه حاشية نسب الراية ص ٣١٦ ج ١

وحديث وائل هذا رواه البيهقي في سننه ولم يروه الا من طريق مؤمل

فقط ولو كان طريق أقوى من هذا عند ابن خزيمة لما كان البيهقي يترك الأقوي ويأتي بالأضعف .

وذكره الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام والدراية والتلخيص وفتح الباري وعزاه إلى ابن خزيمة ولم ينقل في شيء منها تصحيحه ولم يصححه من عند نفسه أيضاً وكذلك النووي استدل به لأشواق في الخلاصة وشرح المذهب وشرح مسلم ولم ينقل تصحيحه من ابن خزيمة ولم يصححه هو بنفسه مع أنه يصحح أمثال حديث حجاج بن أبي زئب في هذا وهو متكلم فيه فاستدلأها بحديث وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه على مذهبه ثم سكونتها عن التصحيح يهندي به من رزق الهداية إلى أن فيه شيئاً ينمى عن الحكم بالصحة والله تعالى أعلم حاشية نصب الراية ص ٣١٥ ج ١ ملقطاً .

فإن قيل قال الشوكاني في النيل واحتجبت الشافعية لما ذهبت إليه بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وصححه من حديث وائل رضي الله تعالى عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى على صدره اهـ

قلت لو سكت الشوكاني عن هذا كما سكت الحافظ ابن حجر والنووي وغيرهما من نقل هذا الحديث لكان أولى به لأن الحافظ عنده أصل الكتاب وملاً تصانيفه من تصحيحات ابن خزيمة فلو صححها ابن خزيمة لنقلها والشوكاني ليس عنده هذا الكتاب قلعله اشتبه عليه من قول ابن سيد الناس أو ظن أن كل حديث أورده ابن خزيمة فقد صححه وكيفما كان فقوله هذا كقوله في حديث ركاة

حيث قال في ص ١٩٣ ج ١ قال أبو داود هذا حسن صحيح وإن لم تر هذا التصحيح
في شيء من نسخ أبي داود والله تعالى أعلم .

قال الذهبي في الكاشف مؤمل بن اسمعيل صدوق شديد في السنة كثير
الخطأ وقيل دفن كتبه وحدث حفظاً فلفظ وقال ابن حجر في التهذيب قال البخاري
مؤمل منكر الحديث وقال ابن سعد ثقة كثير اللفظ وقال ابن قانع صالح يخطئ
وقال الهارثي ثقة كثير الخطأ وقال في التقريب صدوق سيء الحفظ وقال ابن
التركاني في الجوهر قلت مؤمل هذا قيل أنه دفن كتبه فكان يحدث من حفظه
فكثر خطؤه كذا ذكره صاحب الكمال وفي الميزان قال البخاري منكر الحديث
وقال أبو حاتم كثير الخطأ وقال أبو زرعة في حديثه خطأ كثير نصب الرابة
ص ٣١٧ ج ١

—————

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيد الاولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة السابعة

في تحقيق استعمال نحو السبعة للذا كرين

قال الحافظ ابن حجر في الإصابة في ترجمة أبي هريرة رضي الله تعالى عنه
ص ٩٨ ج ١ واخرج ابن سعد بسند صحيح عن عكرمة ان أبا هريرة رضي الله تعالى
عنه كان يسبح كل يوم اثنتي عشرة ألف تسبيحة يقول أسبح بقدر ذنبي اهـ

قال المنذري في الترغيب والترهيب ص ٥٠١ ج ١ في باب الصلاة على سيد
العالمين صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين من صلى علي في يوم ألف
مرة لم يموت حتى يرى مقعده من الجنة رواد أبو حفص ابن شاهين اهـ وسكت
عن سنده .

فعلى ما ثبت عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه كيف يمكن احصاء اثنتي
عشرة ألف تسبيحة كل يوم بلا واسطة نحو سبعة والقاعدة المسماة اذا ثبت الشيء
ثبت بلوازمه .

وطى ماروي في الترغيب والترهيب في الحديث المرفوع وسكوت المؤلف
عن منده هل يمكن بلا مشقة عدة الف صلاة في يوم بغير نحو حصا أو نوى .
قادماء فضيلة الاستاذ الالباني في سلسلته ان اخذ نحو السبحة للذاكرين
بدعة زعم زائد .

وهل يقال لئل أبي هريرة رضي الله تعالى عنه هو صاحب بدعة مع تقل
جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى رواية النواة او عقد نحو الخبط عن أبي
هريرة رضي الله تعالى عنه بطرق وان كانت ضعيفة مع أن فضيلة الاستاذ تقل
حديث سعد بن أبي وقاص عن أبي داود وسككت عنه ابو داود وعن الترمذي
وتحسينه والدورقي والمخلص في الفوائد والحاكم ونحو غيره وموافقة الذهبي له وحكم
فضيلة الاستاذ بضعف هذه الطرق ضعيف لان هذه الروايات وان كانت ضعيفة
عنده بفلان وفلان فهي حسن لغيره عند المحدثين لان الضعف منجبة بتعدد
الطرق مع جواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل عند جمع من العلماء وكذا
لم يصيب الاستاذ بحكمه ببدعية نحو السبحة لان تعريف البدعة الاصطلاحية
لا يصدق عليه .


لتعريف الشئ وغيره لها بأنها ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم من علم أو عمل أو حال
بتوهم شبهة واستحسان وجملة ديننا قويمًا وصراطنا مستقيمًا اهرد المختار ص ٥٨٦ ج ١
وهل يستحسن أحد من الآخذين للسبحة مجرد أخذها من غير قصد عدم الغا طفي
الذكر وهل يجعل مجرد أخذها دينًا قويمًا وصراطًا مستقيمًا بل يأخذها الاكسر

تُحفظ عن الغلط في الذكر وان يستوي ذكره في أيامه على قدر معلوم من صلواته
على سيد الخلق صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه واستغفاره وتسميته
وتهليله وتكبيره وتحميده كما صح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

وان أراد من البدعة مطلق ما لم يوجد في عهده صلى الله تعالى عليه وعلى آله
وصحبه وسلم فكل المسلمين مبتدعون الا القليل .

مثلاً الاستاذ الالباني هل يوافق رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله
وصحبه وسلم في ملابسه وماأكله ونومه وجلسه وقعوده وخصوصاً في أخذه
المعاش لتطيمه اضماً مضاعفة على ما سمع

وهل ثبت شيء في الكتاب او السنة او الاجماع في جواز الاكل بالدين مع
ثبوت المكس قطعاً على ما تقدم في المسألة الاولى اللهم الا ان يكون الاكل بالدين
بالانظرار فلي قدر الضرورة لا أن يشتري بالدين السيارة وان يتي القصور
ويجمع حطام الدنيا لنحو قوله سبحانه وتعالى (ومن كان يريد حرث الدنيا فؤته
منها وماله في الآخرة من نصيب) الشورى آية ٢٠

وقوله الاستاذ الالباني وزيادة الحمى أو نحوها منكر على ما في حديث مسلم
من غير زيادة فيه ان المخالفة غير الزيادة انما المنكر مخالفة الضعيف  وهنا زيادة
الضمايف المقوين بتعدد الطرق .

والاستاذ الالباني يستحسن الاذاعة في المسجد للحاجة فليكن التسبيحة من هذا
القسم للحفظ عن الغلط .

أما التعايل بأن أخذي السبعة يلعبون بها في بعض الأحيان فلاذات يامب
بها في غير المساجد فما كان الجواب عن الإذات فهو الجواب عن لعب السبعة .
ولا شك أن الذكر بالاً تأمل أفضل للحديث الواردة فيه .

ل جلال الدين السيوطي في فتاواه الحاوي في ص ٣ ج ٢ أخرج الترمذي
والحاكم والطبراني من صفة رضي الله تعالى عنها قالت (دخل علي رسول الله
صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواة أصبح
بين فقال ما هذا يا بنت حبي قلت أصبح بين قال قد أصبحت مذقت علي رأسك
أكثر من هذا قلت علمني يا رسول الله قال قولي سبحان الله عدد ما خلق من شيء)
صحيح وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه وابن حبان
والحاكم وصححه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه أنه دخل مع النبي صلى
الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم على امرأة وبين يديها نوى أو حصي
تسبع فقال أخبرك بما هو بأيسر عليك من هذا وأفضل قولي سبحان الله عدد ما خلق
في السماء سبحان الله عدد ما خلق في الأرض سبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان
الله عدد ما هو خالق الله أكبر مثل ذلك والحمد لله مثل ذلك ولا إله إلا الله مثل
ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك وأخرج عبد الله ابن الإمام أحمد في زوائد
الزهد عن طريق نعيم بن محرز بن أبي هريرة عن جده أبي هريرة أنه كان له خيط
فيه ألفا عقدة فلا ينام حتى يصبح به قال بعض العلماء عقد التسبيح بالاً تأمل أفضل
من السبعة الحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنها ولكن يقال أن المسبح أن أمن

من النمل كان عقده بالأشمل أفضل والا فالسبعة أولى وقد اتخذ السبعة سادات
 يشار اليهم ويؤخذ عنهم ويعتمد عليهم كأبي هريرة رضي الله تعالى عنه كان له
 خيط فيه الفة عقدة فكان لا ينام حتى يسبح به اثنتي عشرة الف تسبيحة قاله عكرمة
 فضيلة الاستاذ يحسن أثر عبد الله بن سيدان في جواز الجمعة قبل الزوال
 والعلامة ابن الهمام بقول في شرح الهداية في باب الجمعة اتفقوا على ضعفه وكذا
 يصحح أثر عبد الله بن مسلمة وهو ممن تغير لما كبر ويستدل بهما على جواز الجمعة قبل
 الزوال وبرائة ذمة المكلفين بأدائها بعد الزوال جزم قطعاً وأدائها قبل الزوال فيه
 شبهة لاختلاف العلماء فيه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه
 وسلم فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه أو كما قال ودع ما يريك الى
 ما لا يريك فكيف يستدل فضيلة الاستاذ بمن تكلم وضعف في أداء الفرض القطعي
 ويرد تحسين الترمذي وتصحيح الحاكم وروايات أخر في السبعة واستعمالها في
 الفضائل أمكذا الانصاف والقيام بالحق وفي استعمال نحو السبعة خروج الى اليقين
 لمن له أذكار في اليوم واليلة انتهى والله أعلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيد الاولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة الثامنة

في عدم لزوم الدم بمجرد التجاوز عن الميقات

ولو ماد بعد ما ابتداء الطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق ولو
ماد اليه قبل الاحرام يسقط عنه بالاتفاق القدوري هداية ص ٢٨٦ ج ٢ فتح القدير
من باب مجاوزة الوقت بغير احرام .

ثم تحقيق ما تقع عليه اسم الجنابة أمران البيت والاحرام لا الميقات فانه لم
يجب الاحرام منه الا لتعظيم غيره فالحاصل أنه اوجب تعظيم البيت بالاحرام من
المكان الذي عينه فاذا لم يحرم منه كان غللاً بتعظيمه على الوجه الذي أوجبه فيكون
جناية على البيت وتقصاً في الاحرام لانه لما وجب عليه أن ينشئه من المكان الاقصى
فلم يفعل فقد أوجده ناقصاً اه فتح القدير ص ٢٨٥ ج ٢

آفاق مسلم بالغ يريد الحج ولو تفلأ أو العمرة فلو لم يرد واحداً منها لا يجب
عليه دم بمجاوزة الميقات وان وجب عليه حج أو عمرة ان أراد دخول مكة أو الحرم
الدر المختار ص ٢٣١ ج ٢

(قوله يريد الحج أو العمرة) كذا قاله صدر الشريعة ونبهه صاحب الدر وابن كمال
باشا وليس بصحيح لما نذكره ومنشأه قول الهداية وهذا الذي ذكرنا أي من لزوم
الدم بالمجاوزه ان كان يريد الحج أو العمرة الخ رد المختار .

(قوله ليس بصحيح) ليس بصحيح لأن الفاضل المحشي السيد ابن عابد بن
رحمه الله تعالى لم يعم النظر في مطالعة الهداية بل منشؤه والله تعالى أعلم قول
التقديري ولو ما ذاك إليه قبل الإحرام يسقط الدم عنه بالاتفاق .

وبقوله يسقط بالاتفاق يندفع قول المتلا علي القاري أن القيد اتفاق
ويندفع أيضا قول المحشي وغيره يجب الدم بمجرد التجاوز عن الميقات بحيث لا يسقط
الدم عن المجاوز وأن حج أو اعتقر بنية القضاء في وقت آخر بعد دخوله الحرم
وخروجه بلا إحرام وسقوطه في هذه الصورة متفق عليه عند أئمتنا الثلاثة .

فن ادعى وجوب الدم مطلقا فعليه الثقل من أئمتنا الثلاثة لأن المدعين بالوجوب
مطلقا مقلدون لا يجب تقليدنا ولا يجوز لهم قول مخالف للأئمة رحمهم الله تعالى .
قال في رسم المفتي ص ٢٤ إذا اتفق أئمتنا الثلاثة على جواب لم يجز المدول عنه
إلا لضرورة .

وعن الحافظ العيني في شرح الهداية وقد كان دليل المقلد قول من قلده لا غير اه
البريقة ص ١٣٧ ج ٢

الحكم والفتها بالقول المرجوح جهل وخرق للإجماع الدر المختار ص ٧٧ ج ١

(قوله بالقول المرجوح) كقول محمد مع وجود قول أبي يوسف رحمهما الله تعالى اذا لم يصحح أو يقوى وجهه .

وأولى من هذا بالبطلان الاقتناء بخلاف ظاهر الرواية اذا لم يصحح والاقتناء بالقول المرجوح عنه اهـ رد المختار .

ولو دخلها مزاراً أي بغير احرام فعليه لكل دخول نسك حج أو عمرة بيان نسك وكذا لكل دخول دم مجاوزة ومن ومن عدم وجوب الدم اذا لم يرد أحد النسكين كصاحب الايضاح شرح الاصلاح فانه يخالف لاطلاق الاصحاب بأن من جاوزه فأحرم يجب عليه دم المجاوزة ان لم يعد الى الميقات اهـ علي القاري ص ٦١ قوله ومن ومن نسبة الوم حقيقة ترجع الى اعتنا الثلاثة ومن لم يوجبوه بمجرد التجاوز على ما تقدم وعلى ما يأتي .

وهذا الفقير يقول قوله لا إطلاق الاصحاب الخ فيه أنهم لم يطلقوا بل قيدوا وجوب الدم بأربعة أشياء الاول التجاوز عن الميقات بغير احرام الثاني الاحرام من داخل الميقات الثالث عدم العود الى الميقات والرابع كما في الهداية الشروع في الطواف باستلام الحجر فأين إطلاق الاصحاب .

والمعجب من مثل ملا علي القاري كيف لم ينتبه بهذه القيود والشروط . فقوله للاطلاق الاصحاب بأن من جاوزه فأحرم الخ ينقض مداه وهو وجوب الدم بمجرد التجاوز بل وجود الدم مشروط بالشرائط المتقدمة فاذا فقد الشروط ولو واحد منها فأين الشروط .

لقول القدوري ولو حاد اليه قبل الاحرام يسقط بالاتفاق أي عند ائمتنا
الثلاثة وزفر رحمهم الله تعالى قال في ارشاد الساري ص ١٩٠ ولا وجود للمشروط
قبل وجود الشرط .

وتنبه صاحب شرح الوقاية بهذه القيود فقال والقيود اتفاقي فبدل المسألة وقوله
هذا منقوض بقول القدوري ولو حاد اليه قبل الاحرام يسقط بالاتفاق فالقيود
احترازي جزماً .

وفي فتح القدير ص ١٣٣ ج ٢ عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما مرفوعاً
وموقوفاً لا يجاوز الوقت الا باحرام وما في معناه برواية ابن أبي شيبه والطبراني
والشافعي واسحق بن راهويه رحمهم الله تعالى وليس فيها ومن جاوزه بغير احرام
فعليه دم .

الا في رواية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال اذا جاوز الوقت فلم
يحرم حتى دخل مكة رجع الى الوقت وان خشي أن يرجع الى الوقت فانه يحرم ويهرق
دماً ففيه وجوب الدم مقيد بالاحرام من داخل الميقات .

فهذا العاجز أمسك عن القول بوجوب الدم بمطلق التجاوز خوفاً عن الزيادة
في الدين بغير دليل على الوجوب وهل القول به سهل والواجب من أحكام الاسلام
مانبت بالدليل المشهور .

والأئمة منفقون بدم وجوب الدم على المجاوز الذي خرج الى الميقات بغير
احرام من داخل الميقات وهم متفقون على عصيانه وارتكابه الحرام وعلى وجوب
أحد النسكين عليه = حج أو عمرة

فمن قال بوجوب الدم بمطلق التجاوز عن الميقات فقد خالف الرواية .
فهؤلاء العلماء القائلون بوجوب الدم بمطلق التجاوز ولا يسقط بحال لم ينقلوا
كلمة عن صاحب المذهب موافقة لمداوم .

وليس كل خلاف جاء معتبراً الا خلافاً له حظ من النظر

قال ابن رشد رحمه الله تعالى في البداية من باب شروط الاحرام ما حاصلة الميقات
ليس من الذمك الذي يجب الدم بالتجاوز عنه بغير احرام عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى عنه والله تعالى أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد الأولين
والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المسألة التاسعة

في سرد أحاديث دالة على جواز أربع ركعات بسلام واحد

عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كانت صلى الله تعالى عليه وعلى آله
وصحبه وسلم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعاً فلا تسأل
عن حسنهن وطولهن ثم يصلي الوتر ثلاثاً صحيح البخاري في التهجد ص ١٥٤ وصحيح
مسلم ص ٢٨٨

وللبخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى
آله وصحبه وسلم كان لا يدمع أربعاً قبل الظهر ص ١٥٢ ج ١
ولمسلم عنها مرفوعاً كانت يصلي في بيتي قبل الظهر أربعاً ٢٥٢/ج ١
وله عن أم حبيبة رضي الله تعالى عنها مرفوعاً من صلى اثنتي عشرة ركعة في
يوم وإيلة بني له بيت في الجنة وزاد الترمذي فيه ص ٥٦ ج ١ وصححه أربعاً
قبل الظهر وركعتين بعدها الحديث .

وله وصححه عنها مرفوعاً من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله تعالى على النار رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي من رواية القاسم أبي عبد الرحمن صاحب أبي أمامة عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة رضي الله تعالى عنها وقال الترمذي حديث حسن صحيح وفي رواية النسائي فتدبر وجهه النار أبداً .

وروي عن أبي أيوب رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لمن أبواب السماء رواه أبو داود واللفظ له وابن ماجه وفي أسنادهما احتمال التحسين . الترغيب
ص ٣٩٩

ورواه الطبراني في الكبير والاولسط ولفظه قال لما نزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم علي رأيت يدي أربعاً قبل الظهر وقال انه اذا زالت الشمس فتحت أبواب السماء فلا يفتق منها باب حتى تصلي الظهر فأنا أحب أن يرفع لي في تلك الساعة خير .

وروي عن البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال من صلى قبل الظهر أربع ركعات كأنما تهجد بهن من ليلته ومن صلاه بعد العشاء كأنه من ليلة القدر رواه الطبراني في الاولسط . وعن عبيد الرحمن ابن حميد عن أبيه عن جده رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم قال صلاة المهجير مثل صلاة الليل قال الراوي فسألت عبيد الرحمن بن حميد عن المهجير فقال اذا زالت

الشمس رواه الطبراني في الكبير وفي سننه ابن وجد عبد الرحمن هذا هو عبد الرحمن
ابن عوف رضي الله تعالى عنه الترغيب والترهيب ص ٤٠١

وفي الكبير من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه
وعلى آله وصحبه وسلم قال من صلى العشاء الآخرة في جماعة وعلى أربع ركعات
قبل أن يخرج من المسجد كان كعدل ليلة القدر وفي الباب أحاديث أن النبي صلى
الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم كان إذا صلى العشاء فرجع إلى بيته صلى
أربع ركعات الترغيب والترهيب ص ٤٠٦

وأخرج الترمذي والنسائي عن ابن المبارك قال حدثنا الليث ابن سعد ثنا عبد ربه
ابن سعيد عن عمران بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع عن ربيعة بن الحارث عن
الفضل بن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى
آله وصحبه وسلم الصلاة متى متى تشهد في كل ركعتين وأخرج أبو داود
والنسائي وابن ماجه عن شعبة قال سمعت عبد ربه بن سعيد يحدث عن أنس عن
أبي أنس عن عبد الله بن نافع بن العيص أنه قال فذكره .

ونقل الترمذي عن البخاري أن شعبة أخطأ في سند هذا الحديث في مواضع
وحديث الليث أضع من حديث شعبة انتهى نصب الرأية ص ١٤٥ ج ٣

رواية الترمذي في باب التخشع في كتاب الصلاة ص ٥٣ في المطبع الاحدي
ص ١٤٥ ج ٢

وان كان الامام البخاري أعلم بهذا الحديث فيحتمل أن شعبة رواه كذلك
بلا خطأ .

والامام البخاري والامام الترمذي لم يقطعا الحديث بل مال الامام البخاري
حديث البيت أصح من حديث شعبة وسكتنا فالحديث يصالح الجميع بأول معنى
الصلاة متى متى بالشهد في كل ركعتين وان روي عن عبد الله بن عمر رضي الله
تعالى عنها حين سئل عن معنى متى متى ان تسلم في كل ركعتين.

وفي لفظ الحديث فسر الشارع صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم
معنى متى متى بالشهد في كل ركعتين.

وتأويل الاحاديث السابقة الواردة في الاربع بتسليمة خروج عن الظاهر بل
ظاهرها أربع ركعات بسلام واحد وقعدتين والله تعالى أعلم .

وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

﴿ انتهى ﴾

الفهرس

رقم الصحيفة	الموضوع	رقم الصحيفة	الموضوع
٣	المسائل التسع	١٢	في تفسير العام الوارد على سبب خاص
	عدم جواز الاستئجار على الاذان والحج	١٢	لا يمكن أن تغارض الفروع الجزئية
	الخ		الاصول الكلية
٣	استحسان بعض المشايخ على تعليم القرآن	١٣	تفسير من كان يريد حرث الآخرة نخ
٤	كرامة اتخاذ الطعام للميت في اليوم الاول نخ	١٣	حديث من عمل عمل الآخرة للدنيا
٤	هذه الافعال كلها للرباء والسعة نخ	١٤	والرد على استدلال الجوزين لأخذ
٤	وهي بدعة مستقبحة والدليل على الكرامة		الاجرة على التلاوة من الكتب
٤	القراءة بشيء من الدنيا لا يجوز		الضعيفة
■	بيان امور مبتدعة	١٦	والفرق الضالة انما ضلوا لأخذهم طرقاً
■	حل الاجرة في الحديث على الرقية		من الادلة نخ
٥	دلالة الادلة الاربعة على عدم الجواز نخ	١٦	العبارة بعموم اللفظ ليس عاماً
٦	ويمنع القارئ للدنيا والآخذ والمعطي	١٧	المسألة الثانية في تحقيق مسح الخفين
	آثام		والجورين والتعنين
٦	دليل المقلد هو قول من قلده لا غير	١٨	تضعيف النقاد وزيادة الجورين
٦	الحكم والفتيا بالمرجوح جهل وخرق	١٩	قول النووي كل واحد من هؤلاء لو
	الاجماع		انفرد يقدم على الترمذي
٧	الاخذ بالرقية نخ وحمل حديث الحق	٢١	شروط الأئمة في المسح على الجورين ان
	ما أخذتم على الرقية		ينسك على الساق من غير ربط وان
٧	الحظر والاباحة اذا اجتمعما التخريم أولى		يكون ثخين
	في صحيح البخاري	٢٢	احاديث مسح التعنين ومعناها
٨	باب اثم من رآى بالقرآن أو تأكل به	٢٥	المسألة الثالثة اثبات السنة القبلية للبيعة
	أو فخر به	٢٦	تأويل الحافظ ابن القيم اثر ابن عمر
٩	احاديث منع الاكل بالقرآن		وابن عباس رضي الله تعالى عنها
			والجواب عنه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٦	الامام احمد كان يصلي بعد الزوال ركعتين أو أربعاً يوم الجمعة	٣٤	ترجمة وكيع بن الجراح رحمه الله تعالى
٢٧	تأويل الحافظ هذه الرواية والجواب عنه	٣٥	ترجمة سفیان رحمه الله تعالى
٢٨	امر ابن مسعود بالأربعة قبل الجمعة وذهابه مثل ابن المبارك وسفيان الى السنة القليلة للجمعة	٣٦	والغرض الاصل بما تقدم
٣٠	وابن عمر كان يصلي أربعاً بسند صحيح رواية علي رضي الله تعالى عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام بسند جيد	٣٨	المسألة الخامسة في تسوية الصفوف وانماها
٣١	حديث مامن صلاة مكتوبة إلا وبين يديها ركعتان وزواته ثقات	٣٩	كرهية الشروع في صف قبل اتمام الصف الاول
٣١	المسألة الرابعة :	٤٠	هذا الفعل مفوت للتضعيف
٣١	في تحقيق رفع اليدين في الركوع وتركه اقرار الامام البخاري ان لتاركه الرفع احاديث كثيرة وانها حق وان اسانيدها	٤١	اشارة الحديث الى تقويت التضعيف
٣٢	واسانيد الرفع سواء في اصل الصحة قول الامام الاوزاعي ذلك الامر الاول انما يؤخذ بالآخر فالآخر الامام البخاري حين عدد الرافعين ما عدد	٤٢	عدم فساد صلاة المصلي بتوسيع المحل للداخل ويجذب آخر له الخ .
٣٣	الخلفاء الاربعة فيما سوى التعرمة حكم حديثين مختلفين تشدد الى ابي بكر رضي الله تعالى عنه في الاتباع	٤٣	المسألة السادسة في تحقيق محل وضع اليدين في القيام في الصلاة
	الجواب عن رواية البيهقي وما زالت تلك صلاته صلى الله عليه وسلم وموضوعيتها	٤٤	كرهية جعلها على الصدر زيادة على الصدر وهم مؤمل .
	رواية مجاهد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها عدم رفعه برواية صحيحة	٤٥	لم يصحح هذه الزيادة الحافظ والنووي ولا ابن خزيمة وتصحيح الشوكاني هذه الزيادة لم يقل بها الحافظ ولا النووي ولا غيرها .
		٤٦	ترجمة مؤمل بن اسميل
		٤٧	المسألة السابعة في تحقيق استعمال نحو السبعة للذكر
		٤٨	وزعم انها بدعة زائد لان تعريف البدعة الاصطلاحية لا يصدق على نحو السبعة
		٤٩	تعريف البدعة الاصطلاحية
		٥٠	ما ورد في أخذ نحو السبعة من الحديث

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	والاثر والفرض من أخذ نحو السبعة للامن عن الغلط في الذكر	٥٠	الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع
٤٨	كالاذاعة في المساجد للعاجلة	٥١	نسبة اليوم حقيقة ترجع الى امتنا
٤٩	المسألة الثامنة عدم لزوم الدم بمجرد التجاوز عن الميقات	٥٣	شروط لزوم الدم بالتجاوز
٥٠	الجواب عن الاقوال بوجوب الدم بمجرد التجاوز .	٥٤	المدعون بالوجوب لم ينقلوا عن صاحب الذهب كلمة تدل على مدعاهم
٥٠	المدعون بالوجوب بمجرد التجاوز مقلدون لا يجب تقليدهم		المسألة التاسعة في سرد احاديث دالة على جواز اربع ركعات بسلام واحد
٥٠	دليل المتلد قول من قلده لاغير		معنى متنى متنى التشهد في كل ركعتين

وللمؤلف كتاب: "الفتح الرحمانى"
و"المسائل التسع"

